

## العلاقات المصرية - السودانية إلى أين؟

د. أماني الطويل

الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية  
والاستراتيجية

مع مصر في فترة مبكرة من عام ١٩٥٢ باعتبار أن قاعدته وحاضنته الشعبية من الأنصار جلهم من المزارعين، وبدأت بالفعل مباحثات تقاسم المياه عام ١٩٥٥ مع بزوغ مشروع السد العالي، وقد كانت بريطانيا المستعمرة لكل من مصر والسودان حاضرة بتحريض السودان على مصر كما تثبت الوثائق البريطانية المفرج عنها، وهو ذات الموقف التحريضي الذي تمارسه إثيوبيا راهناً في ملف سد النهضة، وفي المرحلتين تجاهلت السودان إلى حد كبير مصالحها الذاتية، وضرورات التوازن الإقليمي التي لا بد وأن تحافظ عليها لضمان دورها حاضرًا في منظومة حوض النيل.

### ثانيًا: صراع النفوذ:

وبطبيعة الحال يخلق التكالب الدولي على إفريقيا ووجود أجنداث متقاطعة المصالح فرصًا كبيرة لتقاطع المصالح المصرية - السودانية، ذلك أن قيادة إثيوبيا لحرب على الإرهاب منذ عقدين في شرق إفريقيا وارتباط المصالح الغربية بها مع تراجع مصر عن التفاعل مع إفريقيا كان من ضمن أسباب توجه السودان لفك تحالفه الاستراتيجي مع مصر، وخصوصًا مع تلويح إثيوبيا بمغانم للسودان على صعيد الطاقة، وتنظيم فيضان النيل بالسودان، وفي المقابل تجاهلت السودان متطلبات الأمن الإنساني لشعبها فيما يتعلق بجدارة السد الفنية على الاستمرار في ضوء عدم وجود رقم لمعامل أمان السد يمكن الركون إليه باطمئنان.

وقد كان لتراجع النظام العربي وأزماته تأثير مباشر على

الحديث عن مستقبل العلاقات المصرية - السودانية يبدو محفوفًا بالغم ومخاطر ليست بهينة، ذلك أن هذه العلاقات مأزومة على طول تاريخها سواء فترة حكم مصر للسودان بالمشاركة مع بريطانيا والمنتبهة باستقلال السودان في يناير عام ١٩٥٦، أو طوال فترة الاستقلال الوطني وحتى اللحظة الراهنة.

الجزء الأكبر من أسباب الأزمة مرتبط بتقاطع المصالح تحت مظلة أنظمة حكم مختلفة الاتجاهات والتوجهات، والجزء الثاني مرتبط بطبيعة التكالب الدولي على إفريقيا في الوقت الراهن، وما يرتبط به من توجهات إقليمية تحت مظلة نظام عربي متراجع، والجزء الآخر ثقافي مرتبط بطبيعة إدراكات كل طرف للآخر على المستوى التاريخي وعلى المستوى الإيديولوجي أيضًا. وأخيرًا فهناك ما يرتبط بطبيعة خلافات القوى السياسية السودانية بشأن مصر وأيضًا انعكاسات وتداعيات التطورات السياسية في مصر على السودان.

### أولًا: الملف المائي:

على صعيد تقاطع المصالح يبدو الملف المائي حاضرًا بقوة، ذلك أن أزمة سد النهضة ليست الأولى من نوعها، فقد واجهت الدولتان موقفًا مماثلًا في التعقيد بسبب المياه بدأ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتهى باتفاقية تقسيم الموارد المائية لنهر النيل عام ١٩٥٩، وهي فترة حاضرة في الذهن السودانية بشكل سلبي، وربما تفسر جزئيًا الموقف السوداني من مصر راهناً، حيث سعى حزب الأمة إلى تقسيم المياه

وذلك بعد أن ارتكب الإخوان خطيئة الحكم منفردين بعيداً عن باقي القوى السياسية، وهددوا مصالح فئات اجتماعية ذات وزن كبير في المجتمع المصري وأهمها النساء والمسيحيون، كما مارسوا محاولة التمكين لعناصرهم في أجهزة البيروقراطية المصرية، وهو أمر يرفضه المصريون الذين يريدون جهاز الحكومة دائماً غير ميسس لضمان مصالح كل فئاته الاجتماعية.

### رابعاً: آليات حل الخلاف:

تحت هذه المظلة من التعقيد التاريخي والتركيب السياسي ماذا يمكن أن ينقذ هذه العلاقات من مراحل الانهيار الكامل، وكيف يمكن أن تطور آلياتها لتقاوم تقاطع المصالح المتوقع دائماً، وتحجم التراث السلبي الذي يؤجج حتى الخلافات البسيطة والمتوقعة.

ربما يقع العبء الأكبر على مصر التي عليها أن تحدث من آليات تفاعلها مع السودان لتستجيب لضغوطات خلق المصالح، وضمان استمرار التفاعلات حتى تحت مظلة الأزمات. وفي هذا السياق لا بد وأن يكون هناك مجهود مصري في كافة القطاعات الاقتصادية السودانية يؤسس لمنافع سودانية تؤثر على اتجاهات صناعة القرار السوداني إزاء مصر بشكل عام، وأن يأخذ هذا المجهود بعين الاعتبار مقاومة متوقعة ربما، وتسارع مطلوب على المستوى المصري بالتأكيد، وبطبيعة الحال لا بد وأن يتوازي مع ذلك تفاعل برلماني متواصل بين مصر والسودان حتى تحت مظلة الأزمات، كما أنه من المرغوب فيه دفع الأحزاب للتفاعل مع نظيرتها السودانية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي والأمني، فإن هناك مجهوداً لا يمكن إنكاره في دعم التواصل المصري بدولتي السودان، والمؤسس على اتجاهات المصالح المصرية، وفي هذه اللحظة من المطلوب إحياء النقاش العام حول الأمن المائي المصري وطبيعة ارتباطه بالسودان تحت مظلة رؤى استباقية تدمج اعتبارات الطاقة المطلوبة للسودان ولكل دول حوض النيل، وذلك من حيث تطوير آليات الطاقة المتجددة حتى يتراجع توليد الطاقة من المصادر المائية، وذلك تحت مظلة رؤية تنموية شاملة من المطلوب العمل عليها وترويجها باعتبارها معطىً مصرياً. وفي السياق ذاته فإن المجهود الأمني الراهن لمحاربة الإرهاب في إطار المثلث المصري - السوداني - التشادي، من المطلوب أن يتوسع ليشمل الصومال، ونيجيريا وذلك على الرغم من التقاطعات الدولية المرتبطة بهذا الملف خصوصاً ما

العلاقات المصرية - السودانية وذلك مع استدعاء الخرطوم مرتين قوى إقليمية خارجية تسعى للتمدد على حساب العرب وهما إيران في فترة التسعينيات وتركيا في الوقت الحالي، ذلك أن الاقتصاديات السودانية المتراجعة بفعل تقسيم البلاد ونزاعاته المسلحة، والفساد الواسع للمؤسسات الاقتصادية فضلاً عن تراجع الموارد كلها أسباب جعلت التوضع الإقليمي السوداني قلقاً ومتغيراً بشكل مستمر.

### ثالثاً: العوامل الثقافية:

وفيما يخص العامل الثقافي، فإن تراجع منظومة التعليم المصرية وفقدان الثقافة لبوصلتها الإفريقية، وعجز الإعلام المصري عن تجذير معارفه فيما يخص السودان، ونزوعه نحو المتطلبات التجارية في القنوات الخاصة أسهم في خلق ممارسات مصرية سلبية إزاء إدراك السودان، خصوصاً في ضوء صورته السلبية على صعيد استمرار نزاعاته الداخلية المسلحة، وتعقيد تركيبه.

وفي المقابل، يلعب الإدراك المصري السلبي للسودان في إحياء ذاكرة سلبية في الذهنية السودانية مؤسسة على فترات التقاطع في المصالح، والتجاذبات المرتبطة بالخلافات الحدودية، والتأويل الاستعماري للموقف المصري من السودان والقائم على الوقيعة بين البلدين، وأخيراً إصرار الذهنية السودانية على إعادة إنتاج كل أزمات العلاقات المصرية - السودانية منذ منتصف القرن التاسع عشر دون إدراك الاختلافات بين مكونين أحدهما ضارب بمركزية دولته في التاريخ، والآخر تكوين حديث تعاني مكوناته من انقسامات أساسية لم تحل معضلاتها، وتسهم في تعويق الاندماج الوطني السوداني حتى اللحظة الراهنة وهي مسؤولة بالأساس عن نزاعاته المسلحة.

ويمكن القول إن عناصر المنظومة سالفة الذكر تؤثر على موقف القوى السياسية السودانية لتعيد إنتاج بعض عناصرها لأسباب سياسية، حيث لعب هذا الدور حزب الأمة في فترة الخمسينيات والستينيات تأسيساً على توجهه في الاستقلال عن مصر مؤسس على مصالح اقتصادية بالأساس، ومتعاوناً بذلك مع بريطانيا الاستعمارية، ويلعب ذات الدور حالياً ضد مصر حزب المؤتمر الشعبي وقواعد حزب المؤتمر الوطني، وذلك بطبيعة خلفياتها المنتمية إلى تنظيم الإخوان المسلمين وتداعيات فقدان التنظيم لمعركة حكم مصر عام ٢٠١٣

يرتبط بطبيعة المجهود الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء. وإلى جانب ذلك كله، مطلوب استحداث أدوات غير مطروقة والابتعاد عن سياسات عفا عليها الزمن، فمن غير المطروق التوسع في دعوة الشباب السوداني من كافة القطاعات للتدريب في مصر والمشاركة في فعاليات المؤتمرات المعقدة لأسباب مختلفة في شرم الشيخ، وكذلك التوسع في تمويل المنح التعليمية في قطاعات العلوم الطبيعية مع ضمان منظومات تفاعل مستمرة مع الشباب المصري.

ومن المهم إدراك حقيقة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، على العلاقات المصرية - السودانية والانتباه نحو الدفع بها لمستويات إيجابية ربما بدعم لمنظمات مجتمع مدني ممكن أن تتصافر جهودها من الاتجاهين في هذا المجال، فضلاً عن استحداث أنشطة لمنظمات المجتمع المدني المصري في مناطق النزاعات المصرية، ذلك أنه من الضروري أن تقدم المساعدات المصرية بأياد مصرية.

ويبقى في الأخير أن يكون من المتوقع على الصعيد السوداني مقاومة لكل مجهود مصري خصوصاً بعد أن نشأ جيل سوداني وترى في كنف الجبهة القومية الإسلامية على كراهية مصر، ولكن يبقى علينا بذل المجهود المضاعف من جانبنا حتى نستطيع دعم قطاعات واسعة من الشعب السوداني التي باتت تدرك أكثر من أي وقت مضى أن معاداة مصر ستسبب لها خسائر سودانية بالجملة، فربما عبر إدراك الخسائر نستطيع أن نراهن على مستقبل!!

أما على صعيد السياسات المطلوب التخلي عنها فهي مثل حرمان الصحفيين السودانيين المعادين لمصر من دخولها، ذلك أن الخسائر المترتبة على ذلك من تحريض وتجييش الرأي العام السوداني ضد مصر والمترتبة على القبض أو المنع للصحفيين هو أكبر بكثير من أية مكاسب متوقعة على قلتها. كما أن التراجع عن الاهتمام بتمويل الجامعات ومراكز التفكير المتفاعلة مع السودان هو أمر ترك أثراً سلبياً على قطاع النخب في البلدين بما لذلك من تداعيات سلبية.

أما على مستوى علاج مشاكل الإدراك السلبي، فمن الضروري توطين المعرفة بدولتي السودان خصوصاً وإفريقيا عموماً في مناهج التعليم ليتسع ويتجذر حجم العلم والمعرفة بجذورنا الإنسانية ومناطق مصالحننا الاستراتيجية، على أن